الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.32

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
2 March 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الخميس، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد محمد شريف ديالو (نائب الرئيس) . . . . . (غينيا)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-59465 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

نظراً لغياب السيد بارك إن - كووك (جمهورية كوريا)، تولى السيد محمد شريف ديالو (غينيا) نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/C.2/64/L.10)

مشروع قرار بشأن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

١ - **السيدة عثمان** (السودان): قدمت مشروع القرار A/C.2/64/L.10 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية (A/64/337، A/C.2/64/L.14)

٢ - **السيدة بوسزا** (موظفة رئيسية، وحدة التخطيط الاستراتيجي): قدمت تقرير الأمين العام المعنون ''تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين وخاصة القطاع الخاص'' (A/64/337).

٣ - وقالت إن مبادرة الاتفاق العالمي التابعة للأمم المتحدة ما زالت تسعى إلى كفالة أن يدعم قطاع الأعمال أهداف المنظمة، وقد أسهمت على نحو ملموس في توافق الآراء العالمي الناشئ على أهمية مسؤولية الشركات بالنسبة لقطاع الأعمال والمجتمع. ولم يكن ليتسنى إحراز هذا التقدم لولا الدعم الذي جادت به الدول الأعضاء.

٤ - ومضت تقول إن الحكومات هي التي تحدد المساحة التي توجد في نطاقها مسؤولية الشركات وتتطور. وليس بوسع المبادرات الطوعية من قبيل مبادرة الاتفاق العالمي أن تحرز تغييرات إيجابية واسعة الانتشار لولا توافر ظروف استثمارية واجتماعية سياسية مواتية. وبفضل التفويض الممنوح لتلك المبادرة وما تتميز به من قدرة على الحشد وتغطية عالمية، فإنها مهيأة على نحو فريد لتغيير الأسلوب الذي يقدم به قطاع الأعمال إسهاماته إلى المجتمع. ورغم ذلك فإن استمرار هذا التقدم المتواصل مرهون بالدعم القوي من الدول الأعضاء.

٥ - وأضافت أنه يتعين على الحكومات أن تشجع ممارسات الأعمال التجارية التي تتسم بالمسؤولية على المستويين الوطني والدولي؛ وأن تعزز المساءلة والشفافية من خلال المكاشفة العامة؛ وأن تنخرط في الدعوة ودعم التعليم وإذكاء الوعي بشأن قضايا مثل الفساد وتغير المناخ والصحة. وتحقيق التقدم في هذه النواحي يتسم بأهمية خاصة، بالنظر إلى الاجتماع العام الذي ستعقده الجمعية العامة لاستعراض التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والذي سيعقد في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وإلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة لقادة الاتفاق العالمي الذي سينعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٦ - **السيد روتجرسون** (السويد): متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة لعضويته، كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ ودول عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا ولختنشتاين وجمهورية مولدوفا، قال إن تقدما ملحوظا قد أحرز نحو تقوية العلاقة بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالصيغة المنقحة لـ ''المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال'' التي يطلق عليها في الوقت الراهن ''المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص'' والموقع الإلكتروني الجديد للأمم المتحدة وقطاع الأعمال، وكلاهما من شأنه أن يساهم في جهود منظومة الأمم المتحدة لمواصلة تعزيز دعم

الشراكات مع القطاع الخاص. ولا سبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف والغايات السياسية للمنظمة إلا بمشاركة نشطة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما يتعين على الاتفاق العالمي تشجيع الحوار والشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، تعزيزاً لأهداف المنظمة.

٧ - وأضاف أن الأمم المتحدة مع أنها تشكل شريكا متميزا للشركات التي لها نشاط تجاري على الصعيد العالمي، فإنه يتعين ألا تستخدم الأطراف الفاعلة من القطاع الخاص الأمم المتحدة كأداة تسويق تصورها في صورة المواطن الصالح دون الوفاء بالتزاماتها، بل يجب عليها الالتزام بتعزيز القيم المشتركة ورؤى التقدم المفيدة لجميع الأطراف. ولقد أبرزت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية خطر تعريف المخاطر والفرص تعريفاً لا يراعي القضايا البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة. كما أنها زادت من خطر قيام الشركات بتهميش الشواغل البيئية والاجتماعية بدلا من أن تعتبر نماذج الأعمال التجارية المستدامة فرصة لإيجاد ميزة تنافسية. والتوجيه الملموس من الأمم المتحدة مطلوب لدعم الشركات التي تنتهج ممارسات جيدة في مجال الشراكات.

٨ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالنقاش المستمر على الصعيد الدولي حول المسؤولية الاجتماعية للشركات التي يتعين تعزيزها على كافة المستويات. وذكر أن الأمم المتحدة ولا سيما مبادرة الاتفاق العالمي تؤديان دورا رئيسيا في هذا المضمار. ومن المقرر أن ينعقد في الأسبوع المقبل بمدينة استكهولم بالسويد مؤتمر عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، تشارك فيه حكومات وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات والمؤسسات الأكاديمية.

٩ - وأضاف أن تحسين الشراكات وإيجاد أفضل الشروط المسبقة للتوسع في الشراكات الناجحة وتكرارها، بشكل فعال، يستلزمان تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة على نحو فعال وشفاف. ومن الأمور الأساسية في هذا المضمار الكيفية التي تقوم بها الأمم المتحدة بتنسيق واستخدام ما لدى الحكومات والمنظمات ومجتمع الأعمال من خبرة فنية وأنشطة ومعارف. وبالإمكان زيادة تحسين العمل المضطلع به على المستوى الإقليمي. وفي هذا المجال يرحب الاتحاد الأوروبي بالتعاون بين الاتحاد الأفريقي ومكتب الاتفاق العالمي.

١٠ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي أيضا بمشاورة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تحديث المبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات، باعتبارها خطوة هامة إلى الأمام بشأن الأسلوب الذي يتعين على الحكومات انتهاجه لتشجيع أفضل ممارسة بين المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تمارس أعمالها في بلدان تلتزم بالمعايير أو انطلاقاً منها. وينبغي للاتفاق العالمي أن يرصد عن كثب ما يطرأ من تقدم بهذا الصدد. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يرحب أيضا بإطار السياسة العامة للحماية والاحترام والانتصاف الذي تقدم به الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية (انظر A/HRC/8/5 و A/HRC/11/13)، علاوة على دور الاتفاق العالمي المستمر بشأن مسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

١١ - وأضاف أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تشرك كافة ذوي الصلة في عملها، بالنظر إلى أن العلاقة بين القطاعين العام والخاص ذات فوائد متبادلة. وسوف تجد المنظمة أن من الأسهل عليها تحقيق أهدافها بالتعاون مع القطاع الخاص وبإسهاماته وخبرته، كما أن القطاع الخاص، ولا سيما الشركات المتعددة الجنسيات سيستفيد من البيئة المواتية التي يوفرها تعزيز التنمية المستدامة والسلام والأمن.

وبإيجاز، فإن كل طرف سيستفيد من الجهود المتزايدة نحو بناء شراكات عالمية.

١٢ - **السيد داكال** (نيبال): متحدثا باسم أقل البلدان نموا، قال إن شتى الاتفاقات العالمية من أجل التنمية تقوم على مبدئين هامين وهما المسؤولية الوطنية والشراكة العالمية من أجل التنمية. وقد ذُكر في مؤتمر تلو الآخر أن البلدان النامية ستكون مسؤولة عن استراتيجيات تنميتها وأن البلدان المتقدمة ستوفر ما يلزم من شراكة ودعم لتنفيذها. ورغم أن البلدان النامية قد استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ حيال المسؤولية الوطنية، فإن الشراكة العالمية من أجل التنمية ما زالت حلما لم يتحقق. إذ أن البلدان الأقل نموا لم تتلق حتى الآن ما وُعدت به من معونات إنمائية أو إجراءات لتخفيف ديونها أو تنازلات تجارية أو نقل للتكنولوجيا أو بناء للقدرات. ويتعين تنفيذ الالتزامات بإخلاص وبروح الشراكة العالمية حقاً: ذلك أن إنقاذ أقل البلدان نمواً من الفقر والنزاعات والكوارث وانعدام الأمن الغذائي، وهي آفات تفاقمت بفعل تغير المناخ والأزمة الاقتصادية هو مسؤولية عالمية. وليس بوسع أقل البلدان نمواً أن تتصدى لهذا التحدي بمفردها.

١٣ - وأضاف إن إيجاد شراكة عالمية حقيقية والوفاء بالأهداف الإنمائية على كل من الصعيد الوطني والعالمي يتطلب من كافة أصحاب المصلحة، بما فيهم القطاع الخاص، القيام بدور والاضطلاع بمسؤولياتهم. ولن يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها عالميا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية إلا إذا تم تعزيز الشراكات بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وزيادة فعاليتها. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها للمشاركة في شراكات فعالة مستدامة وشفافة تلبي احتياجات أقل البلدان نموا. وهناك حاجة بوجه خاص إلى استحداث نهج أبعد رؤية وإلى بناء القدرات وتعزيز الدعم المقدم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وضمان تحقيق التوافق بين الشراكات العالمية وبرامج التنمية الوطنية وإلى بناء إطار يتسنى فيه تحقيق كل ذلك.

١٤ - وذكر أن تعزيز الشراكة العالمية مسألة بالغة الأهمية للجهود الرامية إلى معالجة تحديات النمو والتنمية على نحو فعال. وفضلا عن ذلك هناك حاجة لاستخدام معالم مرجعية ومؤشرات لقياس التقدم نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها. كما أن تشاطر أفضل الممارسات يوفر وضوحا في الرؤية تمس الحاجة إليه في هذا الصدد وهو بالتالي موضع ترحيب.

١٥ - وأنهى كلامه قائلا إن على مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي سينعقد في عام ٢٠١١، أن يهتدي بروح الشراكة العالمية. وستعمل البلدان الأقل نموا على نحو بنّاء مع شركائها للتصدي للتحديات الإنمائية القائمة والناشئة.

١٦ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن تشجيع الاستثمار الذي يتسم بالمسؤولية الاجتماعية هو أحد دعائم سياسة كولومبيا في السنوات الأخيرة. وقد كان لتشجيع ممارسة الأعمال الحرة على كل المستويات دور جوهري في تنفيذ استراتيجيات البلد الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. على أنه يتعين وضع الحدود للحوافز المشجعة على مباشرة الأعمال الحرة والاستثمار وفقاً لدرجة مراعاتها للمسؤولية الاجتماعية.

١٧ - وأضافت أن المسؤولية الاجتماعية لا تعني فقط أن تتسم أنشطة القطاع الخاص بالشفافية بل هي تشمل أيضا التزاما بالمشاركة على نحو بنّاء في التنمية. كما أنها تتطلب ما هو أكثر من مجرد الوفاء بالحد الأدنى للشروط القانونية من أجل الإسهام من خلال الاستثمار في بناء مجتمعات أكثر استقرارا وديمقراطية. ومن هذا المنظور، ترحب كولومبيا

بشدة بمبادرات منظومة الأمم المتحدة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الجهود الجماعية لتقوية الشركات العالمية، وتحقيق أهداف المنظمة ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨ - وذكرت أنه يتعين على كافة الأطراف ذات الصلة، من دول أعضاء وهيئات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وقطاع خاص، أن تشترك في تصميم استراتيجيات تهدف إلى تطوير هذا التعاون. وفي هذا الصدد، فإن كولومبيا تعرب عن تقديرها لمساهمة مكتب الاتفاق العالمي التابع للأمم المتحدة في حث المؤسسات التجارية الخاصة والمجتمع المدني والحكومات على تطوير ومراقبة المبادئ التي تتفق مع قيم الأمم المتحدة. وتؤكد كولومبيا مجددا التزامها بتلك المبادئ في مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة ومحاربة الفساد.

١٩ - وأنهت كلامها بالقول إن المركز الإقليمي للاتفاق العالمي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومقره بوجوتا تم افتتاحه رسميا في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٩. وسوف يدعم هذا المركز الأعمال التي تقوم بها الشبكات ومنظمو المشاريع من دول بلدان مختلفة إعمالاً لقيم الاتفاق العالمي ونهوضاً ببرنامج العمل الإقليمي للمسؤولية الاجتماعية والمنافسة والتنمية.

٢٠ - **السيد لي كيشن** (الصين): قال إن التنمية في أنحاء العالم تواجه حالياً تحديات هائلة. فالأزمة المالية وأزمتا الغذاء والطاقة، وتغير المناخ قد قوضت بشدة تنمية الاقتصاد العالمي وهددت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيساعد تعزيز الشراكات العالمية في تعبئة الموارد من جميع القطاعات مما سيساعد البلدان النامية في الحد من التأثير السلبي الناجم عن الأزمات وتوطيد النتائج الإنمائية التي تراكمت على مر السنين. ولكي تؤدي الشراكات العالمية دوراً أكبر، فإنه يتعين تسييرها بما يتفق مع استراتيجيات التنمية في البلدان الشريكة.

٢١ - وأضاف أنه ينبغي أيضا أن يجري في الوقت المناسب إيجاز التجارب المستفادة من تسيير الشراكات. فالشراكات التي أقامتها مع القطاع الخاص، أجهزة شتى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تمارس أعمالها على نحو مختلف. ومن ثم فإن من الضروري الاحتفاظ بقنوات الاتصال مفتوحة، وتعزيز الشفافية والمساءلة واستكشاف أفضل وسائل التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الحفاظ على حيادية واستقلالية الأمم المتحدة. وبما أن هناك العديد من أنواع الشراكات فإنه يتعين على الأمم المتحدة تحديد معايير فرز لاختيار الشركاء المحتملين. وفي الوقت ذاته، يجب تعزيز وسائل تقييم ورصد الشراكات الحالية سعيا إلى اكتشاف الأخطاء على وجه السرعة وتصحيحها.

٢٢ - **السيدة آدم** (سويسرا): ذكَّرت بأنه عندما فحصت اللجنة الشراكات العالمية في عام ٢٠٠٧، دارت المناقشات في مناخ اقتصادي مختلف تمام الاختلاف. فقد كان هناك اقتصاد عالمي منتعش تستفيد منه معظم البلدان ولو بدرجات متفاوتة. وكان ينظر إلى تحرير الأسواق باعتباره ترياقاً يحد من مستويات الفقر في أنحاء العالم. ومنذ ذلك الحين، تعاقبت سلسلة من الأزمات، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية، مما أدى إلى الشك في صلاحية ذاك النموذج. وقد شهد العام الماضي مجموعة من المؤتمرات والاجتماعات التي سعت إلى تصحيح هيكل النظام المالي والاقتصادي. وأخذت مجموعة العشرين على عاتقها قيادة عملية إعادة تحديد ملامح ذلك النظام، بينما كانت الأمم المتحدة ما زالت تبحث عن دور لها باعتبارها الصوت الشرعي لكل الدول على حد سواء.

٢٣ - وأضافت أنه يمكن القول رغم ذلك، إن الأزمة المالية والاقتصادية قد أنعشت، فيما يبدو ولم تفوض مبدأ الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. فقد أدت على سبيل المثال إلى زيادة اعتراف القطاع الخاص بالحاجة إلى انتهاج ممارسات مستدامة وأخلاقية في مجال الأعمال التجارية. وتضطلع الحكومات من جانبها بتوفير بيئة مشجعة

للشركات على تحمل المسؤولية الاجتماعية كما أن من المشجع ملاحظة أن مسؤولية الشركات نحو احترام حقوق الإنسان تحظى باعتراف متزايد.

٢٤ - وذكرت أن الاتفاق العالمي يؤدي دورا حاسما في تشجيع ممارسات الأعمال التجارية المستدامة وتعميم الشراكات في مجال الأعمال التجارية. ونظرا لكونه أكبر مبادرة عالمية في مجال مواطنة الشركات فإنه جاء بقيم الأمم المتحدة إلى مجتمع الأعمال العالمي بتشجيعه على الالتزام بمجموعة المبادئ العشرة للاتفاق العالمي والعمل على دعم أهداف المنظمة، والأهداف الإنمائية للألفية بصفة خاصة. كما أن نشوء مبادرتيه التعاونيتين المتعلقتين بمبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول أو مبادئ تعليم الإدارة المسؤولة يدل على أن الاهتمامات البيئية والاجتماعية والإدارية تكتسب الآن مكاناً بارزاً بين صفوف المستثمرين والأكاديميين.

٢٥ - وقالت إن الشبكة المترامية الأطراف لمبادرة الاتفاق العالمي، وتفهمها لمصالح الأعمال التجارية وهياكل التفاعل بين القطاعين العام والخاص أتاحا لها أداء دور محوري في تسهيل وتقوية برنامج شراكات الأمم المتحدة على مستوى المنظومة، بما في ذلك من خلال التواصل مع الأعمال التجارية المحلية سعيا إلى ضمهم إلى الشراكات. وسوف يصادف العام المقبل، ٢٠١٠، الذكرى السنوية العاشرة لتلك المبادرة الاستشرافية، وهي مناسبة ستكون جديرة بالاحتفال، لكنها ستكون أيضا فرصة للتقييم. وتتطلع سويسرا إلى المشاركة النشطة في هذه الأنشطة باعتبارها داعمة لهذه المبادرة منذ نشأتها.

٢٦ - وأعربت في ختام كلامها عن تأييد سويسرا للمنحى العام للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ رغبة منها في تعزيز فعالية الشراكات الإنمائية وزيادة خضوعها للمساءلة وإتاحة الفرصة للجانبين لكي يتعلم كل منهما من الآخر.

٢٧ - **السيد ميرو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن بلده أحد الدول المستفيدة من مفهوم الشراكات العالمية من خلال أنشطة شتى منها ما تقوم به مؤسسة ويليام ج. كلينتون الخيرية ومؤسسة بل وملينـدا غيتس، والعديد من مبادرات القطاع الخاص الأخرى. وقال إن حكومته تدرك مدى الحاجة لتشجيع الشراكات العالمية لأنها تستهدف مساعدة الحكومات عندما تعجز عن تحقيق أهدافها المتمثلة في خدمة مواطنيها.

مشروع القرار المعنون ''نحو إقامة شراكات عالمية''

٢٨ - **السيد رتجرسون** (السويد): أعلن، في معرض تقديمه مشروع القرار A/C.2/64/L.14 باسم الاتحاد الأوروبي، أن بنن ومدغشقر قد انضمتا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار، كما وجه الانتباه إلى بعض التصويبات التحريرية في الفقرة ١١ من الديباجة.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

٢٩ - **الرئيس:** أشار إلى أن الجمعية العامة قد قررت إحالة البند ١٣٣ من جدول الأعمال إلى جميع اللجان الرئيسية وإلى الجلسة العامة للجمعية العامة لتعزيز المناقشات المتعلقة بالتقييم والتخطيط ووضع الميزانية وتقارير الرصد. وقال إنه بالنظر إلى هذه المرحلة لا تتضمن أي مسائل في إطار هذا البند تستدعي توجيه انتباه اللجنة إليها فإنه يقترح أن يظل البند مفتوحا إلى أن تستكمل اللجنة عملها في ٢٥ من تشرين الثاني/نوفمبر وذلك تحسباً لنشوء الحاجة إلى أن يصبح أي من المسائل المشمولة به قيد نظر اللجنة.

٣٠ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.